تمويل الجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد: دراسة تحليلية

Funding Saudi Arabian universities in the light of the new university system: an analytical study

إعداد

أثير عبدالله الغريري

Atheer Abdullah Al-Ghurairy

طالبة دكتوراه الإدارة التربوية في جامعة الملك سعود

أميرة حاشم الشمري

Amiera Hashim Al-Shammari

عضو هيئة تدريس-جامعة حائل وطالبة دكتوراه الإدارة التربوية في جامعة الملك سعود

فوزية علي الغامدي

Fawzia Ali Al-Ghamdi

محاضر بكلية الملك فهد الأمنية وطالبة دكتوراه الإدارة التربوية في جامعة الملك سعود

مها فهد دخيل الله

Maha Fahd Dekailalla

طالبة دكتوراه الإدارة التربوية في جامعة الملك سعود

أ.د/ سارة عبدالله المنقاش

Prof. Sarah Abdullah Al-Manqash

أستاذ الإدارة التربوية في قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود

Doi: 10.21608/jasep.2023.318449

استلام البحث: ١٢ / ٣ / ٢٠٢٣

قبول النشر: ١١ / ٤ / ٢٠٢٣

الغريري، أثير عبدالله و الشمري، أميرة حاشم و الغامدي، فوزية علي و دخيل الله، مها فهد و المنقاش، سارة عبدالله (٢٠٢٣). تمويل الجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد: دراسة تحليلية. **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية**، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٧(٣٥) أكتوبر، ١ – ١٨.

http://jasep.journals.ekb.eg

تمويل الجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد: دراسة تحليلية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل الحكومية والذاتية والمجتمعية للجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد، ولتحقيق ذلك أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أسلوب تحليل الوثائق، وتمثلت عينة الدراسة بوثيقة نظام الجامعات الجديد، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن المصادر الحكومية تتمثل في الإعانات، أمَّا مصادر التمويل الذاتية فكانت: (الأوقاف، تأسيس الشركات، البرامج الدراسية والدورات والخدمات، الأملاك والاستثمارات، الجمعيات والمراكز والكراسي البحثية، ومصادر تمويل ذاتية أُخرى)، في حين كانت مصادر التمويل المجتمعية متمثلة في التبرعات والهبات والمنح والوصايا والأوقاف، وفي ضوء النتائج توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: مصادر التمويل، التمويل في المملكة العربية السعودية، استقلالية الجامعات، والتعليم العالي.

Abstract:

The study aimed to identify the governmental, self and community sources of funding for universities in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of the new university system, and to achieve this, the descriptive analytical approach was used through the use of the document analysis method, and the study sample was represented by the document of the new university system, and the study concluded in its results that the government sources are subsidies, while the sources of self-financing were: (endowments, establishing companies, study programs, courses and services, property and investments, associations, research centers and chairs, and other self-financing sources), in When the sources of community funding were represented in donations, grants, grants, bequests and endowments, and in light of the results, the study reached a set of recommendations.

Keywords: funding sources, funding in the Kingdom of Saudi Arabia, university autonomy, and higher education.

المقدمة

تتنافس الدول في عصرنا الحالي على استثمار كافة الموارد المادية والبشرية والتقنية وصياغة الرؤى والاستراتيجيات التي تهدف إلى الارتقاء بالمستويات المختلفة لأنظمتها، لاسيما لنظامها المعني بالتعليم العالي؛ وذلك للمساهمة في تسريع عجلة التقدم والتطور التنموي في مجتمعاتها، الأمر الذي من شأنه أن يُعزز مكانتها التنافسية في مصاف الدول المتقدمة.

وبناءً على ذلك، يحتل التعليم الجامعي موقعًا هامًا ومؤثرًا في المجتمعات المعاصرة، وقد أصبح أداة للنهوض بهذه المجتمعات أو تزويدها بالمعارف والمهارات اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية واللحاق بركب التقدم والحضارة التي تشهد انطلاقة علمية وتكنلوجية غير مسبوقة؛ وهذا يضع على عاتق المجتمع بكافة مؤسساته وأفراده مسؤولية تمويل التعليم الجامعي الذي يمثل ضرورة تربوية من منطلق أن التعليم الجامعي يُسهم في التنمية البشرية (عبدربه، ٢٠١٤).

وعلى ذلك، فإن التمويل يعتبر من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها عمليات التنمية، حيث تُقدِّم المملكة العربية السعودية ميزانيات كبيرة للتعليم من أجل تحقيق أهدافها، فيبلغ الإنفاق على قطاع التعليم من إجمالي الإنفاق المقدَّر على مستوى القطاعات للعام المالي ٢٠٢٣ (١٨٩) مليار ريال (وزارة المالية، ٢٠٢٢)، ونتيجةً لعنايتها بهذا النظام التعليمي وبالمعرفة فإن المملكة العربية السعودية تقدَّمت في نتائج مؤشر التنمية البشرية في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عام ٢٠٢٢، حيث أصبح ترتيبها ٣٥ عالمياً من بين ١٩١ دولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nation Development Programme، ٢٠٢٢).

ومن هُنا فإنه يهتم التمويل والاستثمار في تحديد وتقدير الاحتياجات اللازمة من مورد رأس المال اللازمة للاستثمار، وتحديد أنسب الطرق لجمع أو تدبير أو توفير رأس المال المستثمر، إضافةً إلى تحديد الطرق ذات الكفاءة لاستخدام وتوجيه رأس المال في مختلف الأنشطة (إسماعيل والسلطان، ٢٠١٩).

كما تتنوَّع مصادر تمويل التعليم الجامعي، إلَّا أنه أشارت نتائج دراسة الغامدي (٢٠٢١) إلى أن مصادر التمويل المعمول بها عالميًا لا تخرج عن خمسة مصادر، وهي: (الحكومة، الطلاب، الجامعات، التمويل الشعبي، والتمويل الخارجي)، كما خلصت إلى أن المملكة العربية السعودية تشجع على تنويع مصادر التمويل وذلك من خلال اللوائح والتشريعات والتسهيلات التي وضعتها لدعم هذا الاتجاه.

وتجدر الإشارة إلى صدور نظام الجامعات الجديد بالمملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٠م، حيث أشار عبر المادة الثانية إلى أنه "يهدف النظام إلى تنظيم شؤون التعليم العالي ويعمل على تعزيز مكانته العلمية والبحثية والمجتمعية على المستوى

المحلي والإقليمي والدولي"، كما وَرد في المادة الثالثة أن "الجامعة مؤسسة أكاديمية عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ماليًا وإداريًا، تسهم في تنفيذ السياسة التعليمية للدولة وفق أحكام النظام، ولا تهدف إلى الربح" (مجلس شؤون الجامعات، ٢٠٢٠).

ويتبيَّن ممَّا سبق، أن نظام الجامعات الجديد جاء ليحقق مجموعة من أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث وُضِّح في نتائج دراسة الورثان (٢٠٢١) إلى أن بناء النظام الجديد للجامعات جاء مراعيًا لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، كما أُشير في وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ (٢٠١٦) إلى أنها تهدف إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل ٢٠٠ جامعة دولية بحلول عام ٢٠٣٠م.

إضافةً إلى ذلك، جاء نظام الجامعات الجديد ليعزز الاستقلال الذاتي للجامعة، ويخفف من الاعتماد الكلي على الحكومة في المخصصات المالية ويعزز التنافسية بينها؛ وذلك لما أُشير له في نتائج دراسة الحربي (٢٠١٧) إلى أن المملكة العربية السعودية تنفق على التعليم مبالغ تعد الأكبر في العالم، ولكنها تعتمد بالدرجة الأولى على الميزانية الحكومية.

وفي ضوء ما سبق، جاءت هذه الدراسة التحليلية للتعرف على مصادر تمويل الجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد.

مشكلة الدراسة

تواجه الجامعات العديد من التحديات الاقتصادية المتلاحقة ممَّا استوجب عليها البحث عن المصادر والبدائل التمويلية المختلفة لتتمكن من أداء أدوارها التعليمية والبحثية والخدمية بكفاءة وفاعلية وريادية، وبما يضمن لها الاستدامة المالية، والمساهمة في دفع عجلة التنمية الوطنية عبر ما تُقدِّمه من مخرجات متعدَّدة.

في المقابل، خلصت نتائج دراسة الدمخ وآخرون (٢٠١٩) لتؤكد على اقتصار نشاط المؤسسات التعليمية بالمملكة على الجانب التعليمي والأكاديمي في خلق فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية غير المستثمرة، وهذا يستدعي ضرورة إيجاد بدائل لتمويل التعليم والتقليل من الاعتماد على الدعم الحكومي، من خلال تبني استراتيجيات جديدة لسد النقص في الاستثمارات والموارد المالية، خصوصاً مع زيادة النمو السكاني، وازدياد المطلب المجتمعي على التعليم العالي، وأيضًا أكدت دراسة الحربي والمطرفي (٢٠٢٢) على ضرورة التحول نحو الريادة والعمل وفق نظام الجامعات الجديد كونه يلبي الاستدامة بوصفها أحد مكونات مشروع التحول نحو الجامعات الريادية.

ونتيجةً لذلك، فإنه يتطلب على الجامعات المستقلة وفق نظام الجامعات الجديد العمل على تنويع مصادر تمويلها وفق ما يُحدَّد لها في النظم واللوائح سعيًا لتحقيق استقلاليتها المنضبطة، حيث أشارت دراسة البشر Albeshir (٢٠٢٢) إلى

أن نظام الجامعات الجديد قدَّم مزيدًا من الحرية للجامعات الحكومية لتنويع مصادر الدخل، والاستقلال المالي عن أموال الحكومة.

وبناءً على ما سبق، جاءت هذه الدراسة التحليلية للتعرف على مصادر تمويل الجامعات بالمملكة العربية السعودية كما وَردت في نظام الجامعات الجديد.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما مصادر التمويل الحكومية للجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد؟
- ما مصادر التمويل الذاتية للجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد؟
- ما مصادر التمويل المجتمعية للجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مصادر التمويل الحكومية للجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد.
- التعرف على مصادر التمويل الذاتية للجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد.
- التعرف على مصادر التمويل المجتمعية للجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية كما يلي:

الأهمية النظرية: تأتي أهميتها في اتجاه الجامعات لنظم الاستقلالية التي تُشير إلى أهمية تنويع مصادر التمويل بما يضمن الاستقلالية والاستدامة المالية، وكذلك تظهر أهميتها المتمثلة في إثراء الأدب البحثي في مجال مصادر تمويل الجامعات؛ وعليه قد تُسهم في توفير قاعدة علمية لبناء الدراسات الأُخرى.

الأهمية التطبيقية: تتمثل أهميتها في كونها قد تساعد المسؤولين في الكيانات المالية بالجامعات المستقلة على حسن استغلال مصادر التمويل الواردة في النظام المالي المحدد بنظام الجامعات الجديد، كما قد تُسهم نتائج الدراسة في تقديم التوصيات اللازمة لتطوير مصادر التمويل في مؤسسات التعليم الجامعي.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: اقتصرت على تحديد مصادر تمويل الجامعات المستقلة كما وَردت في نظام الجامعات الجديد، وذلك وفقًا لثلاثة من المجالات الرئيسة للتمويل، وهي: (المصادر الحكومية، المصادر الذاتية، والمصادر المجتمعية).
الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على تحليل نظام الجامعات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٧) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ في المملكة العربية السعودية.
الحدود الزمانية: أُجريت الدراسة خلال عام ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م.

مصطلحات الدراسة

١- التمويل

التعريف الاصطلاحي: "مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية أو الخارجية. وإدارتها بفاعلية. بهدف تحقيق أهداف التعليم العالي خلال فترة زمنية محددة" (عبدربه، ٢٠١٤، ص.٣١).
التعريف الاجرائي: هو مجموعة الموارد المالية والمادية التي تمَّ تحديدها كما وَردت في نظام الجامعات الجديد، والمتمثلة في مصادر التمويل الحكومية والذاتية والمجتمعية لمؤسسات التعليم الجامعي المستقلة أكاديميًا وماليًا وإداريًا بالمملكة العربية السعودية.

٢- نظام الجامعات

التعريف الاجرائي: هو نظام جديد للجامعات صَدر في عام ١٤٤١هـ في المملكة العربية السعودية، ويتكوَّن من ١٤ فصل يحتوي على ٥٨ مادة ليحقق للجامعات استقلاليتها المنضبطة عبر وجود مجلس شؤون الجامعات كالسلطة المختصة بتنظيم شؤونها ووضع لوائحها المنظمة لها؛ وذلك لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في الرفع من كفاءة الإنفاق وتحقيق الاستدامة المالية عبر تنويع مصادر تمويل الجامعات.

الدراسات السابقة

فيما يلي استعراض للدراسات السابقة التي تتصل بموضوع الدراسة الحالية، حيث تأتي مرتبة تصاعدياً من التاريخ الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

هدفت دراسة الماجد (٢٠١٨) إلى وضع تصوراً مقترحًا لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، واعتمدت على المنهج الوصفي المسحي، والمنهج الوثائقي، وبالاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات. وتكوَّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في أربعة من الجامعات السعودية للعام الدراسي

١٤٣٧هـ، وتمثلت العينة في ٥٠٣ من أعضاء هيئة التدريس، وخلصت نتائج الدراسة إلى أنه يجب توفير موارد ذاتية للجامعة لتطويرها وتحسين نوعية التعليم بها، وضرورة التعاون الوثيق بين الجامعة ومؤسسات العمل والإنتاج لدعم البحث العلمي، وتوفير مزيد من الحرية للارتقاء بمجال البحث العلمي، وجعل الجامعة بمثابة بيت الخبرة للمجتمع.

كما هدفت دراسة الدهمش (٢٠١٩) إلى التعرف على واقع تمويل الجامعات السعودية، ومن ثم وضع التصور المقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى نتائج منها أن الجامعات السعودية تعتمد اعتماداً كلياً على ميزانية الدولة، وأن اللوائح والأنظمة تسمح للجامعات في تنويع مصادر تمويلها كاستثمار أملاك الجامعة والمشاريع البحثية والأوقاف.

وكذلك سعت دراسة العتيبي والأحمري (٢٠١٩) إلى التعرف على الاحتياجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية لتفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق استقلاليتها. وقد اتبعت المنهج الوصفي المسحي، وجرى تطوير استبانة بغرض جمع البيانات من عينة الدراسة المتمثلة في (١٦٥٠) عضواً من أعضاء هيئات التدريس في خمس جامعات سعودية حكومية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن أبرز متطلبات الاستقلالية للجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تمثلت في: اقتصار دور الجهات الحكومية على المراقبة والمحاسبة المالية دون التدخل في الشأن الجامعي. كما تبين أن أبرز المعوقات التي تحول دون استقلالية الجامعات السعودية تمثلت في تخوف بعض القيادات الجامعية من تحمل المسؤوليات المترتبة على استقلالية الجامعات، ووجود شروط صارمة من قبل الجهات العليا بالجامعات لقبول التبرعات الخارجية.

وفي دراسة الجهني (٢٠٢٠) التي هدفت إلى التعرف على أبعاد رؤية المملكة ٢٠٣٠م المعززة للتوجه نحو تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وواقع الإنفاق على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، فقد اعتمدت على المنهج الوصفي القائم على جمع وتحليل المعلومات التي تضمنتها أدبيات الدراسات السابقة المتعلقة بتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ورؤية المملكة ٢٠٣٠ ونظام الجامعات الجديد والمواد المتعلقة بتمويل

التعليم. ومن المقترحات التي توصلت إليها أنه على الجامعات السعودية الحكومية التدرج بفرض رسوم دراسية لكي يتعود الطلاب وأولياء الأمور على المشاركة بتحمل جزء من كلفة التعليم في كل مراحل التعليم العالي، وكذلك عليها تنمية الأوقاف الجامعية والاستفادة من النماذج العالمية والوطنية الرائدة في مجال الأوقاف الجامعية، وعلى الجامعات السعودية الحكومية تحويل المكافآت الطلابية إلى بنك يتم الاستثمار فيها لتعزيز تمويل الجامعة والصرف منها للطلاب المستحقين حسب الحاجة حتى نضمن تكافؤ الفرص بين الطلاب، والقيام بخصخصة بعض القطاعات داخل الجامعات وخصوصاً الخدمية وتسليمها إلى شركات القطاع الخاص بحيث تترك إلى تنافس تلك الشركات في تنفيذها مقابل كلفة مالية تدفع لها.

أمَّا في دراسة الغامدي (٢٠٢١) التي هدفت إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، فقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت على تشجع المملكة العربية السعودية على تنويع مصادر التمويل وذلك من خلال اللوائح والتشريعات والتسهيلات التي وضعتها لدعم هذا الاتجاه، واتجهت حديثاً بربط تمويلها الحكومي بإنجازات مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء معايير محددة وهو نظام معمول به عالمياً، كما أن مصادر التمويل المعمول بها عالمياً لا تخرج عن خمسة مصادر هي: الحكومة، والطلاب والجامعات، التمويل الشعبي، والتمويل الخارجي، كما يعتبر التمويل الحكومي المصدر الرئيسي لتمويل مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وأن هناك تمويل غير حكومي عن طريق المنح والهبات والأوقاف وريع الأملاك، وتشجع الحكومة تنويع مصادر التمويل وذلك من خلال اللوائح والتشريعات والتسهيلات التي وضعتها لتدعم هذا الاتجاه.

كما هدفت دراسة بنجر (٢٠٢٢) للكشف عن أبرز المضامين التي احتواها النظام الجديد للجامعات ومعرفة مدى إسهامه في تعزيز الهوية الأكاديمية للجامعات السعودية، حيث اتبعت المنهج الوصفي، وتمثلت أداة الدراسة في تحليل الوثائق عبر دراسة وثيقة كتاب النظام الجديد للجامعات، وأظهرت النتائج أن من أبرز المضامين التي يتضمنها النظام الجديد للجامعات: المرونة، والاستقلالية المنضبطة، وضبط الحوكمة، والتنافسية محلياً ودولياً، ودعم الابتكار وريادة الأعمال والموافقة على تأسيس الشركات أو المساهمة أو المشاركة في تأسيسها.

وهدفت دراسة الغامدي والزهراني (٢٠٢٢) إلى التعرف على تحديات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، واستخدمت في ذلك المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وقد وزعت الاستبانة على القيادات الأكاديمية بجامعة الملك سعود، وعددهم (٦٤) استبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من سبل التغلب على تحديات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية، وكان من أبرزها في الجانب المالي: السماح للجامعات بوضع قواعدها ولوائحها المالية بحسب أهدافها، وتخصيص دعم حكومي مالي لتأسيس أوقاف ومشاريع استثمارية لتحقيق الاستقلال المالي للجامعات.

إضافةً إلى سعي دراسة مبروك وعبد الجواد (٢٠٢٢) إلى التعرف على مصادر تمويل الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، والوقوف على أبرز التجارب العالمية لتمويل الجامعات، واقترح بدائل لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية السعودية، وجامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل على نحو خاص. واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لما تضمنته أدبيات تمويل التعليم العالي والتجارب العالمية في هذا المجال، بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة السابقة حول موضوع الدراسة. وتوصلت في نتائجها إلى أن مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية هي متشابهة بشكل عام، تتمثل في مخصصاتها السنوية من ميزانية الدولة، ورسوم العقود الاستشارية مع المؤسسات الحكومية، والأهلية، بالإضافة إلى رسوم البرامج الدراسية والتدريبية. كما أظهرت النتائج بأن عدداً من الجامعات أقرت خططاً لتنويع مصادر دخلها عن طريق كراسي البحث العلمي، والأوقاف، ومراكز الأبحاث، مستفيدة من التجارب الرائدة للجامعات البريطانية، والألمانية، والأمريكية.

التعليق على الدراسات السابقة:

باستقراء الدراسات السابقة يتضح وجود أوجه للاتفاق والاختلاف مع الدراسة الحالية، حيث تختلف عن الدراسات السابقة في الهدف الذي تسعى إليه، إذ هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل لمصادر تمويل الجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد، بينما تنوعت أهداف الدراسات السابقة ما بين وضع تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وكذلك التعرف على واقع تمويل الجامعات السعودية، والتعرف على الاحتياجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية لتفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتعرف على

المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، إضافةً إلى الكشف عن أبرز المضامين التي احتواها النظام الجديد للجامعات ومعرفة مدى إسهامه في تعزيز الهوية الأكاديمية للجامعات السعودية.

ومن جانب آخر، تتفق الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة كدراسة مبروك وعبد الجواد (٢٠٢٢)، دراسة الغامدي (٢٠٢١)، ودراسة الدهمش (٢٠١٩) من حيث المنهج البحثي المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي، كما تتفق مع بعض الدراسات السابقة كدراسة بنجر (٢٠٢٢)، دراسة الجهني (٢٠٢٢)، ودراسة الماجد (٢٠١٨) في الاعتماد على الوثائق والسجلات لجمع البيانات.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة الحالية استفادت من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة، واختيار منهجها البحثي، في حين تميَّزت عن الدراسات السابقة بانفرادها في تناولها لدراسة وتحليل مصادر تمويل الجامعات بالمملكة العربية السعودية كما وَردت في نظام الجامعات الجديد.

منهج الدراسة

أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات ووصفها وتحليلها باتباع أسلوب تحليل الوثائق؛ وذلك لغرض وصف الوثيقة بصورةٍ دقيقة وموضوعية وفق مجالات التحليل المتمثلة بمصادر تمويل الجامعات السعودية المستقلة وفق نظام الجامعات الجديد، وتمثلت مجالات التحليل في: (مصادر التمويل الحكومية، مصادر التمويل الذاتية، ومصادر التمويل المجتمعية).

مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بجميع المواد الواردة في نظام الجامعات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٧) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ في المملكة العربية السعودية وعددها (٥٨) مادة، أمَّا عينة الدراسة فقد اقتصرت على المواد المرتبطة بتمويل الجامعات، منها (٢) من المواد بالتمويل الحكومي، وعدد (٦) من المواد بالتمويل الذاتي، إضافةً إلى عدد (٢) من المواد المرتبطة بالتمويل المجتمعي، وجاء تفصيلها في نتائج الإجابة عن أسئلة الدراسة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج عبر الإجابة عن أسئلتها من خلال عمليات تحليل المواد المرتبطة بتمويل الجامعات في لائحة نظام الجامعات الجديد، وذلك بالرجوع إلى مجلس شؤون الجامعات (٢٠٢٠)، حيث تمَّ تحليل عدد (٢) من

المواد للإجابة عن السؤال الأول المرتبط بالتمويل الحكومي، وكذلك عدد (٦) من المواد التي تمَّ تحليلها للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني الخاص بالتمويل الذاتي، إضافةً إلى عدد (٢) من المواد التي حُلِّلت للإجابة عن السؤال الثالث المرتبط بالتمويل المجتمعي، وذلك كما يلي:

نتائج السؤال الأول: "ما مصادر التمويل الحكومية للجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد؟""

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول تمَّ تحليل لائحة نظام الجامعات الجديد بالمملكة العربية السعودية الصادرة عام ٢٠٢٠م، وتبيَّن من خلال المادة التاسعة والأربعون أن أحد تكوينات إيرادات الجامعة هي "الإعانة التي تخصصها الدولة لها وفق القواعد المنظمة لبرنامج تمويل الجامعات"؛ وعليه يتضح بأن التمويل الحكومي للجامعات أصبح في صورة إعانات محدَّدة، ممَّا يتطلب على الجامعات رفع كفاءة الإنفاق وتحسين مستويات الأداء المالي لإيجاد بدائل ومصادر تمويلية إضافية لتغطية احتياجاتها سعيًا لتحقيق الاستدامة المالية في ضوء عمليات التخطيط السنوية لميزانياتها.

وفي ذلك، اتضح استقلالية الجامعة في تحديد ميزانيتها السنوية، وهذا ما وَرد في المادة رقم ٤٥ من وثيقة نظام الجامعات الجديد إلى أن "يكون لكل جامعة ميزانية سنوية مستقلة، ويصدر بإقرارها قرار من مجلس الأمناء وفق القواعد العامة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات، بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة"؛ وقد يعود ذلك للإسهام في تحقيق الاستقلالية المنضبطة للجامعات، وتقليل اعتماد الجامعات على التمويل الحكومي، حيث توصلت دراسة الغامدي والزهراني (٢٠٢٢) إلى أن أحد سبل التغلب على التحديات المالية للجامعات السعودية هو تخصيص دعم حكومي مالي لتأسيس الأوقاف ومشاريع استثمارية لتحقيق الاستقلال المالي للجامعات.

نتائج السؤال الثاني: "ما مصادر التمويل الذاتية للجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد؟":

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني تمَّ تحليل لائحة نظام الجامعات الجديد بالمملكة العربية السعودية الصادرة عام ٢٠٢٠م، حيث تبيَّن تعدُّد مصادر التمويل الذاتية بها؛ لذا تمَّ تصنيفها إلى ستة مصادر تمويلية ذاتية، وهي: (الأوقاف، تأسيس الشركات، البرامج الدراسية والدورات والخدمات، الأملاك والاستثمارات، الجمعيات والمراكز والكراسي البحثية، ومصادر تمويل ذاتية أُخرى)، وذلك كما يلي:

أولًا: الأوقاف.

اتضح عبر المادة الثامنة والأربعون أنه "يجوز للجامعة أن تنشئ لها - بإشراف مجلس النظارة- أوقافاً يكون لها الشخصية المعنوية المستقلة، وتكون إدارتها وفق القواعد المنظمة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات بما لا يتعارض مع شروط الواقفين"، كما اتضح عبر المادة السابعة إلى أن يتولى مجلس شؤون الجامعات "إقرار اللوائح المنظمة لإدارة الأوقاف في الجامعات بالتنسيق مع الهيئة العامة للأوقاف"، وتبيَّن عبر المادة السابعة عشر أن يختص مجلس الجامعة في "تخصيص جزء من أراضي الجامعة لأوقاف الجامعة بعد التنسيق مع الهيئة العامة لعقارات الدولة وفق الأنظمة واللوائح ذات الصلة".

كما قد يعود تحديد الأوقاف كأحد تكوينات إيراداتها لكونها تمثل مصدرًا من مصادر التنمية والنهضة العلمية والمالية للجامعات، حيث يتضح بأن تأسيسها وإدارتها يكون وفق ما يتم تحديده من لوائح وقواعد منظمة من قِبل مجلس شؤون الجامعات؛ وقد يعود ذلك لتنظيم إنشاء وإدارة وحوكمة الأوقاف في الجامعات وتوجيهها نحو تحقيق أهداف الجامعة المالية، وهذا ما أشارت له نتائج دراسة الجهني (٢٠٢٢) في أن على الجامعات السعودية تنمية الأوقاف الجامعية والاستفادة من النماذج العالمية والوطنية الرائدة في مجال الأوقاف الجامعية.

ثانيًا: تأسيس الشركات.

أُشير في المادة الثامنة والأربعون إلى أنه "يجوز للجامعة ولأوقافها تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو الدخول فيها شريكًا أو مساهمًا وذلك وفقًا للإجراءات النظامية"، حيث يتضح أن الموافقة على تأسيس الشركات أو المشاركة فيها يكون من قِبل مجلس أمناء الجامعة، وهذا ما وَرد في المادة الثالثة عشر إلى أن يتولى مجلس الأمناء "الموافقة على تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو دخول الجامعة فيها شريكًا أو مساهمًا وذلك وفقًا للإجراءات النظامية".

ويُعد تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو الدخول فيها كشريك أو مساهم أحد المصادر التمويلية الذاتية المضافة في نظام الجامعات الجديد؛ لذا قد يوفر ذلك للجامعة أذرع استثمارية في مجال الاقتصاد المعرفي، ويوفر الفرص اللازمة لتطبيق الأعمال الريادية واستثمار مخرجات التعليم والبحث، والاستفادة من قدرات الجامعة وكفاءاتها المتخصصة، وتحقيق التعاون بين التخصصات المختلفة لتطوير

المشاريع والحلول الابتكارية والتقنية إلى شركات ريادية تدعم الجامعة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ثالثًا: البرامج الدراسية والدورات والخدمات.

تبيَّن عبر المادة التاسعة والأربعون تكوين إيرادات الجامعة، ومنها "المقابل المالي للبرامج الدراسية والدبلومات والدورات والخدمات التي تقدمها"، كما اتضح عبر المادة السابعة إلى أن يتولى مجلس شؤون الجامعات "إقرار اللائحة المنظمة لصناديق الطلبة في الجامعات"، وهذا ما أشارت له نتائج دراسة الجهني (٢٠٢٢) أن على الجامعات السعودية الحكومية التدرج بفرض رسوم دراسية لكي يتعود الطلاب وأولياء الأمور على المشاركة بتحمل جزء من كلفة التعليم في كل مراحل التعليم العالي، كما عليها تحويل المكافآت الطلابية إلى بنك يتم الاستثمار فيها لتعزيز تمويل الجامعة والصرف منها للطلاب المستحقين حسب الحاجة لضمان تكافؤ الفرص بين الطلاب.

إلى جانب إشارة المادة الخمسون إلى أن للجامعة أن تتقاضى مقابلًا ماليًا لتنمية إيراداتها الذاتية، ومنها "مبالغ مالية مقابل القيام ببحوث علمية، أو خدمات استشارية، لجهات أخرى داخلية أو خارجية، وبما لا يخل بأهداف الجامعة ورسالتها"، و"مبالغ مالية مقابل التعاقد مع الجهات الحكومية وغيرها لتأمين ما تحتاجه تلك الجهات من الكفايات الوطنية من أعضاء هيئة التدريس لأداء مهمات تُحدَّد وفقًا لعقد عمل"، و"مبالغ مالية مقابل القيام بدراسات أو خدمات أو استشارات للجهات الحكومية وغيرها بموجب عقد يعتمد من الجهتين".

وذلك قد يُسهم في الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والأكاديمية في الجامعة بما يحقق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا ما أظهرته نتائج دراسة مبروك وعبدالجواد (٢٠٢٢) في أن مصادر تمويل الجامعات الحكومية السعودية متشابهة بشكل عام، ومنها رسوم العقود الاستشارية مع المؤسسات الحكومية والأهلية، بالإضافة إلى رسوم البرامج الدراسية والتدريبية.

رابعًا: الأملاك والاستثمارات.

تبيَّن عبر المادة التاسعة والأربعون تكوين إيرادات الجامعة، ومنها "ريع أملاكها، واستثماراتها، وأوقافها"، كما اتضح عبر المادة السابعة إلى أن يتولى مجلس شؤون الجامعات "إقرار اللوائح المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية للجامعة"؛ وقد يأتي ذلك للرفع من المقومات الاقتصادية والاستثمارية التي تعمل على تحقيق ركائز

الاستقلالية من خلال استثمار الأصول والأملاك، كما يحقق الاستفادة الكاملة من المرافق والمنشآت الجامعية، إلى جانب تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ فيما يتعلق برفع كفاءة الإنفاق.

خامسًا: الجمعيات والمراكز والكراسي البحثية.

اتضح عبر المادة السابعة إلى أن يتولى مجلس شؤون الجامعات "إقرار اللوائح المنظمة للجمعيات العلمية والكراسي البحثية ومراكز البحث والابتكار وريادة الأعمال في الجامعات"، وتبيَّن عبر المادة السابعة عشر أن يختص مجلس الجامعة في "إنشاء الكراسي العلمية ووضع لوائحها".

وبناءً على ذلك، ظهر توجه نظام الجامعات الجديد نحو تبني الكراسي البحثية والابتكارات وريادة الأعمال وتيسير عملياتها وفقًا للوائح المنظمة؛ وذلك قد يرفع من قدرة الجامعة في عمليات تمويلها الذاتي، ويُنمي ويُشجع الشراكات والأبحاث العلمية وريادة الأعمال والابتكارات، إلى جانب رفع معدلات شبكات العلاقات التمويلية للجامعة مع الجهات المؤسسية وأفراد المجتمع، إضافةً إلى ربط الجامعة ومخرجاتها التعليمية والبحثية والابتكارية بسوق العمل. وفي ذلك، أظهرت نتائج دراسة مبروك وعبدالجواد (٢٠٢٢) أن عددًا من الجامعات بالمملكة العربية السعودية أقرت خططًا لتنويع مصادر دخلها عن طريق كراسي البحث العلمي ومراكز الأبحاث مستفيدة من التجارب الرائدة للجامعات البريطانية والألمانية والأمريكية، كما توصلت دراسة الماجد (٢٠١٨) إلى ضرورة التعاون الوثيق بين الجامعة ومؤسسات العمل والإنتاج لدعم البحث العلمي، وتوفير مزيد من الحرية للارتقاء بمجال البحث العلمي، وجعل الجامعة بمثابة بيت الخبرة للمجتمع.

سادسًا: مصادر تمويل ذاتية أُخرى.

أُشير في المادة التاسعة والأربعون أن تتكون إيرادات الجامعة من "الموارد المالية الأخرى التي يقرها مجلس الأمناء، على ألا تتعارض مع أهداف نشاط الجامعة وطبيعته"، وذلك قد يتيح للجامعة تنويع إيراداتها وتطبيق الأدوات والأساليب التي تضمن لها كفاءة الإنفاق، ومنها تطبيق الخصخصة في إدارة وتشغيل الجامعات بما يُسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا ما أشارت له نتائج دراسة الجهني (٢٠٢٢) في أن على الجامعات السعودية الحكومية القيام بخصخصة بعض القطاعات داخل الجامعات وخصوصًا الخدمية وتسليمها إلى شركات القطاع الخاص لتتنافس في تنفيذها مقابل كلفة مالية تدفع لها.

وبناءً على النتائج السابقة، يتبيَّن أن التمويل الذاتي للجامعات يخضع لمجموعة من اللوائح المنظمة التي يتم إقرارها من قِبل مجلس شؤون الجامعات، حيث أشارت نتائج دراسة الدهمش (٢٠١٩) إلى أن اللوائح والأنظمة تسمح للجامعات في تنويع مصادر تمويلها كاستثمار أملاك الجامعة والمشاريع البحثية والأوقاف.

كما أن نظام الجامعات الجديد سيُسهم في تحقيق الاستقلالية المنضبطة للجامعات، إلى جانب تسهيل عمليات حوكمتها والرقابة على أدائها وتصريف شؤونها المالية من قِبل مجالسها كمجلس الأمناء ومجلس الجامعة، حيث أُشير في المادة الثالثة عشر أن يتولى مجلس أمناء الجامعة "إقرار القواعد التنفيذية للوائح المالية والإدارية للجامعة"، حيث توصلت دراسة بنجر (٢٠٢٢) في نتائجها إلى أن من أبرز المضامين التي يتضمنها النظام الجديد للجامعات المرونة، والاستقلالية المنضبطة، وضبط الحوكمة، والتنافسية محلياً ودولياً، ودعم الابتكار وريادة الأعمال والموافقة على تأسيس الشركات أو المساهمة أو المشاركة في تأسيسها.

كما قد يُسهم نظام الجامعات الجديد في تخفيض الكلفة التشغيلية للجامعات ويدفعها إلى البحث عن مصادر تمويلية جديدة، ويقلل من اعتمادها على التمويل الحكومي بحيث تُطبق نموذج الجامعة المنتجة المتمكنة من استثمار مواردها وطاقاتها البشرية والمالية والمادية والعينية.

نتائج السؤال الثالث: "ما مصادر التمويل المجتمعية للجامعات بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد؟":

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث وتحديد مصادر التمويل المجتمعية المحلية للجامعات تمَّ تحليل لائحة نظام الجامعات الجديد بالمملكة العربية السعودية الصادرة عام ٢٠٢٠م، حيث تبيَّن عبر المادة التاسعة والأربعون تكوين إيرادات الجامعة، ومنها "التبرعات، والهبات، والمنح، والوصايا، والأوقاف"، كما اتضح عبر المادة السابعة أن يتولى مجلس شؤون الجامعات "إقرار اللوائح المنظمة لقبول التبرعات والهبات والوصايا وآلية الإنفاق منها". أمَّا في المادة السابعة عشر، فقد أُشير أن يختص مجلس الجامعة في "قبول التبرعات والهبات والوصايا والإنفاق منها وفقًا للوائح التي يقرها مجلس شؤون الجامعات".

وعليه يتضح أن المصادر المجتمعية لتمويل الجامعات المستقلة وفق نظام الجامعات الجديد تتكوَّن من التبرعات والهبات والمنح والوصايا والأوقاف وفق اللوائح المحدَّدة، وهذا ما أشارت له نتائج دراسة الغامدي (٢٠٢١) في أن هناك

تمويل غير حكومي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية عن طريق المنح والهبات الأوقاف.

كما أن نظام الجامعات الجديد قد يُسهم في كفاية الجامعات واستدامتها المالية، وكذلك قد يساعد عمل القيادات الجامعية في تفعيل اللوائح المنظمة لتنمية مصادر التمويل الخارجية، حيث أشارت نتائج العتيبي والأحمري (٢٠١٩) إلى أن من أبرز المعوقات التي تحول دون استقلالية الجامعات السعودية تمثلت في تخوف بعض القيادات الجامعية من تحمل المسؤوليات المترتبة على استقلالية الجامعات، ووجود شروط صارمة من قبل الجهات العليا بالجامعات لقبول التبرعات الخارجية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ فإنها توصي بما يلي:

- وضع خطة استراتيجية معلنة للتمويل والاستثمار لكلِّ جامعة مستقلة وفق نظام الجامعات الجديد.
- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تمويل الجامعات المستقلة وفق نظام الجامعات الجديد من خلال وضع اللوائح المنظمة وتقديم التسهيلات اللازمة.
- تبسيط بعض الأنظمة والإجراءات المالية والإدارية عبر منح المزيد من الصلاحيات لمجالس أمناء الجامعات ومجالس الجامعات المستقلة وفق نظام الجامعات الجديد.
- التوجه إلى مزيد من الاستثمار في الاقتصاد المعرفي وتبني نموذج الجامعة المنتجة في تقديم وتسويق المنتجات والخدمات المختلفة واستثمار الأملاك.
- إجراء دراسات مستقبلية لتقييم ما بعد الاستقلالية في الجامعات، للتعرف على التحديات التي واجهت الجامعات وكيفية التغلب عليها.

قائمة المراجع.

قائمة المراجع العربية:

إسماعيل، صحبي.، والسلطان، مهدي. (٢٠١٩). *اقتصاديات التمويل والاستثمار*. دار جامعة الملك سعود.

الجهني، فيصل. (٢٠٢٢). تنويع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة تحليلية. *مجلة التربية*، *١٩٣* (٣)، ٥٦٧ ـ ٥٧٤.

الحربي، مها.، والمطرفي، علي. (٢٠٢٢) توجهات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق نظام الجامعات الجديد في ضوء مؤشرات الريادة العالمية دراسة تحليلية. *المجلة العلمية*، *٣٨* (٣)، ٢٦١-٣١٠.

الحربي، أمل. (٢٠١٧). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. *مجلة العلوم التربوية*، ٢ (١)، ٥٨-٨٧.

الدمخ، أمينة.، العتيبي، سامية.، والبارقي، مصلحة. (٢٠١٩). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*. *١١١* (١١٠). ٢٣-٤٢.

الدهمش، خالد. (٢٠١٩). تصور مقترح لتطوير تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠. *مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار*، (٢٦). ٥١-٩٤.

العتيبي، بدر.، والأحمري، إلهام. (٢٠١٩). الاحتياجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، *١٢* (٤). ٩٥-١٣٩.

الغامدي، حمدان.، والزهراني، عبد الله. (٢٠٢٢). تحديات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر القيادات الأكاديمية: جامعة الملك سعود أنموذجاً. *مجلة كلية التربية -جامعة عين شمس*، (٤٦). ٢٦٥-٣١٠.

الغامدي، حنان. (٢٠٢١). استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، ٦ (١٥). ٢٤١-٢٦٨.

الماجد، ابتسام. (٢٠١٨). تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، ٦ (٢٦). ٣٠-٥٢.

الورثان، عدنان. (٢٠٢١). دراسة تحليلية لنظام الجامعات السعودية الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٢٧) بتاريخ ٢/ ٣/ ١٤٤١، ومدى انسجامه مع رؤية المملكة ٢٠٣٠. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، ٥ (٢٤)، ٤٥-٧٠.

بنجر، أماني. (٢٠٢٢). نظام الجامعات الجديد وإسهامه في تعزيز تميز الهوية الأكاديمية في الجامعات السعودية. *مجلة كلية بحوث الآداب*، (٣٣).

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٦). وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية. المملكة العربية السعودية.

عبدربه، صابر. (٢٠١٤). *التمويل الذاتي للتعليم الجامعي*. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

مبروك، شيرين.، وعبد الجواد، رانيا. (٢٠٢٢). وسائل مبتكرة لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات الدولية. *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، ١٠ (٢). ١١٨-١٢٨.

مجلس شؤون الجامعات. (٢٠٢٠). نظام الجامعات الجديد. الأمانة العامة.

وزارة المالية. (٢٠٢٢). الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣م. https://cutt.us/5aHsu

قائمة المراجع الأجنبية:

Albeshir, Saud. (2022). A comparative study between the new and old university laws in Saudi Arabia. *International Journal of Social Science and Humanities Research, 10* (1), 148-157.

United Nation Development Programme. (2022). Human Development Report 2021/2022. https://cutt.us/nkcDL